الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

(عـدد 2015/66)

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 09 نوفمبر 2015.
- **الوثائق المرفقة بالمشروع:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** 05 جانفي 2016

رئيس اللجنة: الهادي صولة

نائب رئيس اللجنة: محمد الهادي قديش **مقررة اللجنة:** إكرام مولاهي

مقررين مساعدين: الزهير الرجبي & فيصل التبيني

نظر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 09 نوفمبر 2015

- **جلسات اللجنة:**

- **جلسة يوم 21 ديسمبر 2015:** نقاش عام،

- **جلسة يوم 05 جانفي 2016:** الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلين عن وزير الصناعة والطاقة والمناجم.

- **تاريخ إنهاء الأشغال:** يوم 05 جانفي 2016.

رئيس اللجنة: الهادي صولة

مقررة اللجنة: إكرام مولاهي

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في 11 سبتمبر 2015 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2013. وقد جاء هذا الاتفاق تبعا للمفاوضات الحكومية التونسية الألمانية التي جرت في إطار الدورة التاسعة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 18 و19 فيفري 2014 ببرلين. وتلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، بتمكين حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) Kreditantstat für wiederaufbau على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدر بـ **128 مليون أورو** موزعة بين قروض (121.5 مليون أورو) وهبات (6.5 مليون أورو).

- **المشاريع المبرمجة موضوع هذا الاتفاق:**

تُمكّن هذه التمويلات الحكومة التونسية من إنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات التصرف في المياه والطاقة لا سيما في المناطق الداخلية للبلاد. وتتمثل هذه المشاريع في ما يلي:

- **مشروع التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية - برنامج المياه (GIRE): الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.**

- يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة التونسية في مجال المحافظة على الموارد المائية وإدارة الطلب على المياه وذلك في إطار مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مسألتي التنمية الريفية وتحسين ظروف عيش متساكني الأرياف.

- تبلغ التكاليف الاستثمارية الجملية لهذا البرنامج 229 مليون أورو والذي سيتم تنفيذه على عدّة سنوات بتمويل مشترك من قبل ميزانية الدولة والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW). وتتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تنفيذه.

- تمّ في إطار اتفاق التعاون المالي لسنة 2013 رصد قروض بقيمة 37.5 مليون أورو (قرض بـ 12.5 مليون أورو، 25 مليون أورو قروض مركبة وهبة بقيمة 1.5 مليون أورو لاستكمال تمويل المرحلة الأولى من هذا البرنامج والتي تشمل المشاريع التالية:

1. **التنمية الفلاحية والريفية حول البحيرات الجبلية**: وهو مشروع نموذجي يغطي ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد. وسيمكن من تحسين ظروف عيش المتساكنين حول البحيرات الجبلية من خلال الاستغلال الناجع للموارد المائية والتربة باعتماد مقاربة تشاركية.

2. **الترفيع في علو سد بوهرتمة**: بهدف الزيادة في طاقة استيعابه بما سيمكن من التحكم في ظاهرة الفيضانات وبالخصوص حماية مدينة بوسالم، بالإضافة إلى تحسين نوعية مياه الشرب وتغطية النقص الحاصل في مياه الشرب والري بالمناطق الريفية لولاية جندوبة.

3. **برنامج الاقتصاد في الماء والتحكم بالطاقة على مستوى شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه** بهدف التقليص من نسبة المياه المتسربة من الشبكة ومن استهلاك الطاقة. ولم تتم بعد عملية تقييم هذا المشروع لتحديد كلفته والجهات التي سيشملها.

- **"التصرف المندمج في الموارد المائية (GIRE) - صندوق تأهيل منظومات المياه بالمناطق الريفية": الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

- تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في:
  - قرض بمبلغ جملي يصل إلى 10 مليون أورو،
  - هبة بـ 2.5 مليون أورو.

- تمكن هذه التمويلات من إنشاء صندوق لتأهيل منظومات المياه بالمناطق الريفية من خلال توفير تمويلات إضافية لدعم مجهود الحكومة التونسية في تأهيل واستدامة منظومات تحسين التزود بالماء الصالح للشراب ومنظومات الري في المناطق الداخلية للبلاد. وقد تمّ الاتفاق على تمويل مشاريع نموذجية في مرحلة أولى ستشمل ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين.

- **"برنامج تحسين نوعية المياه الموزعة بالجنوب التونسي": الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

- تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في قرض بمبلغ جملي يصل على 40 مليون أورو سيتم تخصيصها لتمويل المرحلة الثانية من "البرنامج الوطني لتحسين نوعية المياه الموزعة بالجنوب التونسي" الذي انطلق منذ سنة 2007.

- تهدف هذه المرحلة من المشروع إلى تحسين جودة المياه الموزعة بولايات توزر وسيدي بوزيد ومدنين وقفصة وقبلي من خلال تمويل إنشاء 6 محطات لتحلية المياه بهذه الولايات.

- **برنامج الطاقة الفلطاضوئية المرتبطة بالشبكة: الجهة المنتفعة وزارة الصناعة والطاقة والمناجم**

- تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في:
  - قروض مُنفلة بقيمة 34 مليون أورو،
  - مساهمات مالية في شكل هبة بقيمة 2.5 مليون أورو لتمويل الدراسات والتدابير المرافقة لتنفيذ ومتابعة هذا المشروع.

- يهدف هذا البرنامج إلى دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية باعتماد الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة قصد المساهمة في تغطية الطلب على الطاقة الكهربائية لا سيما في أوقات الذروة.

- **شروط وإجراءات الاتفاق المالي:**

➢ تُضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال المبالغ المذكورة في هذا الاتفاق وطرق منحها وكذلك الإجراءات التي ستطبق عند إبرام الصفقات ضمن عقود يتمّ إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين بالقروض والمساهمات المالية، باعتبار أنّ هذه العقود تخضع إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

➢ يتمّ التفاوض بين الجانبين في شأن هذه العقود ويتمّ على ضوء نتائج المفاوضات تحديد شروط عقود القروض (آلية القرض، مدّة التسديد، فترة الإمهال) وإجراءات استعمالها **بشكل يحفظ سيادة الدولة التونسية ومصالحها**.

➢ لا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق **اتفاقا إطاريا** لكل المشاريع المبينة أعلاه **مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدّة إنجازها**.

➢ تُعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2015 على ضوء ما ورد عليها من بيانات في نص مشروع القانون ونص الاتفاق ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به. مع العلم وأن الحكومة طلبت استعجال النظر في مشروع هذا القانون.

وقد أكّد السادة النواب على أهمية مشروع هذا الاتفاق بما أنه سيمكن من توفير اعتمادات لفائدة مشاريع في قطاعين أساسيين وذات أولوية وهما المياه (الماء الصالح للشراب، مياه الري،إلخ.) والطاقة.

ولمزيد التعمق في دراسة هذا المشروع، اقترح أعضاء اللجنة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثل عن وزير الصناعة والطاقة والمناجم. كما طلبت اللجنة مدّها بملخص حول المنظومة المائية في تونس وبتقرير كتابي حول أهداف ومكونات وآجال تنفيذ وطرق تمويل مشاريع التصرف في المياه موضوع الاتفاق (بطاقات المشاريع الفلاحية الممولة بمقتضى هذا الاتفاق مرفقة بالتقرير).

وعقدت اللجنة يوم 5 جانفي 2016 جلسة صباحية استمعت خلالها لوزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وجلسة مسائية خصصت للاستماع لممثلين عن وزير الصناعة والطاقة والمناجم (المدير العام للطاقة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز) حول مشروع القانون المعروض.

- **جلسة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:**

قدّم السيد الوزير في مداخلته بعض المؤشرات التي تبرز ندرة ومحدودية الموارد المائية بالبلاد التونسية التي تتميز بعدم الانتظام، وأفاد أن حصة التونسي من الموارد المائية قد تراجعت ونزلت تحت خط ندرة المياه (500 م^3 سنوياً). وأشار إلى أن المعدل السنوي للأمطار يقدر بـ 36 مليار م^3 كما تقدّر الموارد المائية السطحية بـ 2.7 مليار م^3 سنوياً في حين أن الموارد المائية الجوفية تقدر بـ 2.1 مليار م^3 سنويا. وأضاف أن الموارد الجوفية قليلة العمق تبلغ حوالي 746 مليون م^3 سنويا في حين تبلغ الموارد الجوفية العميقة 1429 مليون م^3 سنويا منها 620 غير متجددة.

وبيّن أن ملوحة 72% من المياه السطحية تبلغ أقل من 1.5 غ/ل وأن 60 % من المياه الجوفية تتراوح ملوحتها بين 3.5 و5 غ/ل.

كما أكّد أن نسبة التزود بمياه الشرب تبلغ 100% في المناطق الحضرية مقابل 95% في المناطق الريفية.

وتتوزع الموارد المائية الجوفية العميقة حسب النشاط الاقتصادي كالتالي:

- استغلال فلاحي: 78%،
- استغلال الماء الصالح للشرب: 19%،
- استغلال صناعي: 02%،
- استغلال سياحي: 01%.

وأفاد، أن التمشي الاستراتيجي وآليات تحقيق الحوكمة والتصرف في الموارد المائية ينبني على ثلاثة محاور رئيسية وهي التالية:

- مجلة المياه حيث بلغت مراجعتها مراحل متقدّمة،
- المخططات المديرية التي تتعلق بمياه الشمال والوسط والجنوب،
- التصرف التشاركي الذي يهم خاصة منظومة الجمعيات المائية.

وتعرّض للمجهود الوطني في التحكم في المياه السطحية خاصة من خلال إنجاز منظومة السدود الكبرى التي تطورت من 17 سدا سنة 1990 إلى 34 سد سنة 2015. وأضاف أن نسبة التحكم في المياه السطحية تطورت من 74% سنة 2012 إلى 85% سنة 2015 ومن المنتظر أن تصل إلى نسبة 100% في غضون سنة 2020. كما أشار إلى انطلاق إنجاز الدراسة المتعلقة بتحويل مياه الشمال إلى الوسط منذ شهر نوفمبر 2015، إلى جانب مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي عبر تخفيض نسبة ملوحتها إلى حدود 1.5 غ/ل كأقصى حد .

ومن جانبهم، عبّر السادة النواب عن انشغالهم من تفاقم المديونية وتأثيرها على السيادة الوطنية، إلا أنهم اعتبروا أن طبيعة وأهمية المشاريع المزمع تمويلها بمقتضى هذا الاتفاق المالي اقتضت اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وهي موجهة كليا للاستثمار في المناطق الداخلية وبالتالي ستخدم التنمية ولن توجه للاستهلاك. وأثاروا في تدخلاتهم عدد من التساؤلات والاستيضاحات تعلقت خاصة بما يلي:

- انخفاض طاقة تخزين السدود للمياه بسبب تزايد الترسبات،
- حماية الشبكات المائية من الاعتداءات المتكررة والربط العشوائي،
- الإخلالات وسوء التصرف المالي والإداري التي تعرفها عديد الجمعيات المائية وتأثيرها السلبي على التصرف في المنظومات المائية وتزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب والري،

- الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن المائي والتصدي لتلوث المائدة المائية،

- الحدّ من نسبة ضياع المياه عند نقلها عبر شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو داخل المناطق السقوية،

- وجود عدة إخلالات عند تنفيذ المشاريع المائية وعدم احترام المواصفات الفنية الضرورية مما يستدعي من الوزارة تشديد المراقبة في مختلف مراحل الإنجاز،

- ضرورة تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الثروات المائية بين الشمال والوسط والجنوب من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى.

وفي معرض إجابته عن التساؤلات حول موضوع صيانة السدود، بيّن السيد الوزير أنها تتم بعدة أوجه وبصفة دورية مفيدا بأن الوزارة تقوم سنويا بقيس نسبة الترسبات في السدود مضيفا أن كلفة جهر بعض السدود تتجاوز كلفة إحداث سد جديد.

كما أفاد فيما يتعلق بإشكاليات الجمعيات المائية، أنه سيتم بمناسبة مراجعة مجلة المياه، إعادة النظر في القانون المنظم للجمعيات المائية بما يضمن حسن التصرف الإداري والمالي وإضفاء مزيد من النجاعة والفعالية في تدخلها، مشيرا إلى أن عدد هذه الجمعيات يبلغ حوالي 2600 منها 1400 لمياه الشرب و1200 لمياه الري وأن 30% منها تعمل في ظروف جيدة وما بين 12 و15% منها توقفت عن النشاط أو تعاني صعوبات و40 % تعمل في ظروف متوسطة (لا تقوم بأعمال الصيانة اللازمة) و20% خدماتها رديئة.

وأفاد بخصوص الحد من نسبة ضياع المياه، أنه يجري تنفيذ برنامجا للاقتصاد في الماء مما سيمكّن من الترفيع في نسبة كفاءة شبكات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من 79% حاليا لتبلغ نسبة 85%، مفيدا أن نسبة ضياع المياه المقبولة عالميا تتراوح بين 10 و15%.

- **جلسة الاستماع إلى ممثلين عن وزير الصناعة والطاقة والمناجم:**

وأفاد السيد مدير عام الطاقة أن إنتاج الكهرباء سجل ارتفاعا إلى موفى نوفمبر 2015 بنسبة 3.2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة ليبلغ 16774 جيغاواط ساعة. مفيدا بأن المزيج الكهربائي يعتمد أساسا على الغاز الطبيعي الذي يساهم بنسبة 97% فيما تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 3 %. وأضاف أن القدرة المركزة من الطاقات المتجددة تبلغ حوالي 307 ميغاواط تنقسم إلى 62 ميغاواط طاقة مياه و245 ميغاواط طاقة رياح (190 ميغاواط مثبتة بمنطقتي ماتلين والكشابطة و 55 ميغاواط بسيدي داود).

كما تطرق إلى برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة خلال الفترة 2016-2020 الذي يهدف إلى تركيز 830 ميغاواط من الطاقات المتجددة منها 240 من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والباقي من قبل المستثمرين الخواص حيث سيتم خلال شهر مارس 2016 ضبط الحاجيات من خلال الإعلان السنوي الذي سيصدره الوزير المكلف بالطاقة.

وبيّن السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز في تدخله أن نسبة الإنتاج من الطاقة المتجدّدة تمثل بين 3 و 4% من مجموع إنتاج الطاقة وهو معدل مقبول مقارنة بجل الدول الأوروبية باستثناء إيطاليا وإسبانيا. وأضاف أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز قامت ببرمجة ستة مشاريع للطاقة الشمسية الفولطاضوئية بقدرة 10 ميغاواط لكل مشروع. وتتمثل هذه المشاريع في:

1) مشروع توزر موضوع القرض: ويتمثل في تركيز محطة بقدرة 10 ميغاواط بقيمة حوالي 34 مليون دينار ممولة من طرف البنك الألماني KfW. كما تجدر الإشارة إلى الحصول على موافقة على البنك تمويل توسيع القدرة المركزة للمشروع من 10 إلى 20 ميغاواط مع الموافقة على تمويله بنفس الشروط.

2) مشاريع في طور البحث عن التمويلات وعددها خمسة موزعة بكل من ولايات تطاوين ومدنين وجربة وقبلي وقفصة بكلفة جملية تناهز 150 مليون دينار تونسي.

وتقدم السادة النواب ببعض التساؤلات والاستيضاحات تمثلت في ما يلي:

- توليد الطاقة عن طريق استعمال النفايات،
- المقاييس المعتمدة في التوزيع الجغرافي للمشاريع،
- التقدم في إعداد النصوص التطبيقية لقانون انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- توفر كفاءات وقدرات فنية صلب الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدراسة وإدارة مثل هذه المشاريع،
- مدى وجود نية في خوصصة قطاع الطاقة،
- نسبة اندماج المشروع وقدرته التشغيلية،
- التفكير في استغلال الغاز الصخري،
- التوازن بين الجهات في تركيز البنية الطاقية.

وأفاد السيد مدير عام الطاقة في ردوده، أنه تم القيام بدراسة مشاريع من شأنها أن تمكن من الحصول على حوالي 45 ميغاوات من الطاقة المستخرجة من الفضلات في غضون سنة

2020. وأكّد أن الإشكاليات المتسببة في تعطيل المشاريع بالجنوب هي عقارية بالأساس. وأضاف بخصوص الغاز الصخري أنه لم يتم إسناد أية رخصة للقيام باستكشافات في هذا المجال.

وأفاد أن مصالح الوزارة بصدد استكمال إعداد النصوص التطبيقية لقانون انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على ضوء نتائج الاستشارة التي تم وضعها على ذمة العموم بموقع واب الوزارة. وأضاف من جهة أخرى أنه لا توجد أية نية لخوصصة قطاع الطاقة. كما أشار أن الاستراتيجية الوطنية تتمثل في إنتاج الكهرباء بما يعادل 12% باستغلال الطاقات المتجددة في أفق سنة 2020، موضحا أنه في ظل الأسعار العالمية الحالية للمحروقات وتطورها المستقبلي تكون كلفة انتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة مرتفعة.

وأكّد السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز من جهته أهمية هذه الاتفاقية، مبيّنا أن القروض التي تنص عليها ستخصص لفائدة مشاريع ستحد من التبعية الطاقية للبلاد. ، موضحا أن الشركة تحتكر النقل والتوزيع مع تحرير الإنتاج في بعض الحالات نظرا لتطوّر الحاجة الوطنية من الطاقة . وأضاف أن الشركة تمتلك الخبرات اللازمة لإدارة المشاريع موضوع الاتفاقية.

وبيّن أن اختيار جهة توزر لتركيز المشروع يرجع بالأساس إلى انعدام الاشكاليات العقارية للموقع، مشيرا إلى أن مشروع محطة توزر مرّ إلى حدّ الآن بالمراحل التالية:

- تاريخ نشر طلب العروض الدولي: 14 أفريل 2015،
- إعداد تقرير لفرز عروض التأهيل المسبق (pré-qualification) وإرساله من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى اللجنة العليا لمراقبة تدقيق الصفقات العمومية بتاريخ 02 ديسمبر 2015.

ومن خلال ما تم التطرق إليه من معطيات أثناء جلستي الاستماع، اعتبر أعضاء اللجنة أن هذا الاتفاق الإطاري سيساهم في دفع التنمية من خلال تمويل مشاريع في الجهات الداخلية ويساعد على رفع مستوى عيش المواطنين بها. كما اعتبروا أنه من ميزات هذا التعاون المالي هو عدم اشتراط التزود من السوق الألمانية واعتماد شروط تفاضلية بخصوص نسب الفائدة ومدة السداد وهي ملائمة لطبيعة المشاريع الممولة التي تكون مردوديتها محدودة مقابل انعكاسها الاجتماعي الإيجابي.

ثالثا: توصيات اللجنة

يمكن حوصلة توصيات النواب في ما يلي:

- التسريع بمراجعة مجلة المياه وقانون المجامع المائية بما يواكب تطور قطاع المياه والمستجدات في مجال التصرف في الأنظمة المائية ويضمن المحافظة على الملك العمومي للمياه،

- الإسراع بإنجاز مشاريع المياه الصالحة للشراب بالجنوب،

- معالجة مشكل ندرة المياه بتنويع مصادر المياه باعتماد تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وتحسين مستوى معالجة المياه المستعملة،

- تكثيف الحملات التحسيسية للمحافظة على الثروة المائية،

- تطوير برامج ترشيد استعمال مياه الري بمواصلة التجهيز بمعدات الري المقتصدة للمياه وتجهيزات التحلية الجوفية المالحة ورصد الحوافز الضرورية لذلك،

- تحلية المياه الجوفية المالحة والاستفادة من انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة لتجهيز محطات التحلية والضخ خاصة بالجنوب،

- القيام بالدراسات الاستكشافية لتنويع مصادر الطاقة على غرار الغاز الصخري،

- تطوير الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة،

- مزيد الحرص على ترشيد استعمال الطاقة وتكثيف برامج التدقيق الطاقي خاصة في المؤسسات والهياكل العمومية.

رابعا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون المعروض وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
الهـادي صولـة	إكـرام مولاهي

الملاحق

بطاقات المشاريع الفلاحية

بطاقة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة

1. **عنوان المشروع:** رفع طاقة خزن سد بوهرتمة
2. **أهداف المشروع:**
   - رفع طاقة خزن إضافية للسد بسعة 23 م^3.
   - ضمان تزويد المناطق السقوية (30 ألف مليون هكتار بولاية جندوبة).
   - دعم منظومة التصرف في الفيضانات بحوض مجردة .
   - إحكام حماية مدينة بوسالم من خطر الفيضانات.
   - تحسين نوعية المياه بالمناطق السقوية .
3. **مناطق تدخل المشروع** : ولاية جندوبة
4. **كلفة المشروع**: الكلفة الجملية : 17 مليون أورو (€) (€1=2,1115DT) بتاريخ 21 أفريل 2015
   - القروض الخارجية : 12 مليون أورو
   - الخزينة : 5 مليون أورو
5. **التمويل الخارجي:**
   - الممول الخارجي : البنك الالماني لإعادة الإعمار (KFW)
   - مدّة الإنجاز: 42 شهرا ابتداء من دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ
6. **مكوّنات المشروع:** رفع طاقة خزن السد بسعة 23 مليون م^3 بتعلة حاجز مفرغ الفيضانات وتجهيزه ببوابات التحكم.
7. **تقدّم إنجاز المشروع:**
   - انطلاق الخدمات الاستشارية بتاريخ 06 أكتوبر 2015
   - المكتب الاستشاري : SCP/COBA/AHT/SCET
   - المهام: الإشراف على كل مراحل الإنجاز (تصاميم الإنجاز، مراجعة الدراسات التفصيلية الأولية، مراقبة الأشغال ...).

بطاقة مشروع

صندوق تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي

المنفذ: الإدارة العامة للهندسة الريفية بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

الكلفة: 38 مليون دينار.

استثمارات المخطط: (2016 – 2020): 38 مليون دينار

التمويل: بحساب مليون دينار موزعة كما يلي:

- الميزانية : 10 مليون دينار
- قروض خارجية: (البنك الألماني للتنمية): 23 مليون دينار
- الهبات: (البنك الألماني للتنمية): 5 مليون دينار

مدّة الإنجاز: 5 سنوات من 2016 إلى 2020.

مناطق التدخل: ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس والمهدية.

أهداف المشروع: تحقيق استدامة المنظومات المائية للماء الصالح للشرب والري من خلال تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين تصرف الهياكل المسيرة لها.

مكونات المشروع:

- تأهيل 161 منظومة مائية لتحسين التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي والري بالمناطق السقوية الصغرى والمتوسطة.
- تأطير وتكوين المجامع المائية المكلفة بالتصرف في المنظومات المعنية بالمشروع.
- تكوين القطاع الخاص وربط الصلة بينه وبين المجامع المائية.
- تدريب مصالح المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والرفع من كفاءاتهم للقيام بدورهم السيادي.

بطاقة مشروع

دراسة تحويل فائض المياه وربط منظومات تحويل المياه من الشمال إلى الوسط التونسي

1. **الدارسة**: دراسة تحويل فائض المياه وربط منظومات تحويل المياه من الشمال إلى الوسط التونسي
2. **الممول الخارجي** : البنك الألماني لإعادة الإعمار (KfW) على شكل هبة
3. **قيمة الهبة**: 3 مليون €
4. **تاريخ إمضاء الهبة**: 26 جوان 2015
5. **كلفة الدراسة** : 4.5 مليون د ت
6. **المكتب المكلّف بإنجاز الدراسة**: مجمع AHT(Allemagne) /SCP (France)/SCET (Tunisie)
7. **مدة الإنجاز**: 24 شهرا
8. **موضوع الدراسة**: صياغة دراسة أولية معمّقة (تعادل الدراسات التفصيلية الأولية) لتوسيع محاور نقل المياه وربط المنظومات المائية بالشمال والوسط وتحويل فائض مياه الشمال ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع بهدف جمع اقتراحات فنيّة ترمي إلى المرور مباشرة إلى الدراسات التنفيذية ومرحلة الإنجاز.
9. **أهدف المشروع**:

- اقتراح حلول فنية مقبولة لتحويل المياه من المنشآت المائية المستغلة أو المبرمجة لتحسين التصرف للمياه بمنظومتي الشمال والوسط وترشيد استعمال المياه في الحالات القصوى كالفيضانات والجفاف،
- تثمين فائض المياه في فترات الوفرة بالشمال وإحكام استغلالها،
- تحسين الوضعية المائية بمنشآت الخزن بالوسط وتسديد العجز خلال المواسم أو سنوات الجفاف،
- تحسين الوضعية المائية بالموائد المائية بالوسط،
- توفير مخزون إضافي للموارد المائية واستيعاب توازن الطبقات المائية الذي تأثر بسبب الإفراط في الاستغلال،

- تحسين نوعية المياه،

- توازن المنظومات المائية بمختلف الجهات،

- تأمين حاجيات المنظومات المائية الفرعية المستقلة (شمال، أقصى الشمال، الوسط)،

- ضمان تلبية الحاجيات من الموارد المائية في كل الحالات وخاصة في فترات الجفاف،

- ضمان الحاجيات من المياه في أفق 2030و2050.

10. الإطار العام للدراسة:

- ترمي الدراسة إلى البحث عن الإجراءات الهيكلية وغير الهيكلية لتثمين فائض الموارد المائية بالشمال وخزنها بالمنشآت المائية بالوسط والتقليص من كمية المياه المسكوبة إلى البحر ودعم المخزون الجملي بالسدود والموائد المائية،

- تمثل تونس الوسطى منطقة التحوّل بين المنطقة الشمالية الممطرة والمنطقة الجنوبية شبه الجافة وتتميّز تونس الوسطى بقلة الموارد المائية وعدم استدامة المجاري وحدّة الفيضانات،

- ساعدت السدود المنجزة على الأودية بالوسط التخفيف من المخاطر المتصلة بالموارد المائية كالحماية من الفيضانات وتغذية الموائد المائية الجوفية وتهيئة المناطق السقوية،

- الربط بين شبكات المنظومات المائية المختلفة قصد ترشيد استخدام المياه في الحالات القصوى كالفيضانات وفترات الجفاف الطويلة،

- إرساء إمكانية تنظيم وموازنة أفضل لمخزون المياه بين الشمال و الوسط لتفادي العجز خلال الفترات الجافة وتجنّب هدر الموارد في اتجاه البحر في فترات الوفرة،

- تقييم فائض المياه بالشمال واستغلالها عوضا عن هدرها في البحر،

- إمكانية تحسين نوعية المياه في الوسط،

- المساهمة في تلبية احتياجات الاستخدامات المختلفة للمياه إلى أفق 2030 - 2050،

- المساهمة في تغذية الموائد المائية التي تشهد إفراطا في الاستغلال ووضع برنامج مستدام لاستغلالها.

11. تقدّم إنجاز المشروع:

- انطلاق الدراسة بتاريخ 15 نوفمبر 2015،

- تم تجميع كل المراجع المنصوص عليها بالخطوط المرجعية،

- تجميع المعطيات المتعلقة بالطقس والأمطار والحاجيات والأرصدة المائية وغيرها بصدد الإنجاز،

- مخاطبة كل الوزارات والإدارات والمعاهد المعنية لتوفير المعطيات اللازمة للدراسة.

12. مناطق تدخّل المشروع:

- كل الجهات والأحواض المائية من أقصى الشمال إلى أقصى الوسط معنيّة بالدراسة.

13. تقدّم الإنجاز المالي:

- بصدد خلاص التسبقة للمرحلة الأولى من الدراسة بنسبة 15%.

مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي
(القسط 2)

تندرج هذه المشاريع في إطار تحسين نوعية مياه الشر ب بالجنوب التونسي القسط 2 ويهدف المشروع إلى تعزيز الموارد المائية وتحسين ملوحتها بولايات سيدي بوزيد ومدنين وقفصة وقبلي بقية جملية تقدر بـ 127 مليون دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

المشروع	مكان المشروع	الكلفة دون احتساب الأداء على القيمة المضافة (ألف دينار)	السعة	تقدّم الإنجاز
إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية بقفصة الشرقية	قفصة المدينة- المضيلة والقطار	36 604	9000 م^3/ يوم	تمّ الانتهاء من المكوّنات الثلاثة الأولى للمشروع المتعلقة بجلب المياه العذبة وتدعيم طاقة التحلية بجربة وقابس. أما بالنسبة لمحطات التحلية العشرة، فقد تمّ استغلال ستة محطات في الثلاثة الأخيرة لسنة 2015، وسيتمّ الشروع في استغلال المحطات الأربعة الأخرى في غضون سنة 2016.

إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بقبلي	مركب بشلي - بني محمد - البليدات جرسين - نوايل من ولاية قبلي	12 651	2000 م^3/ يوم	- الدراسات : تمّ إنجازها من طرف مكتب الدراسات Lahmeyer GKW CONSULT وقد انطلقت منذ 11 أفريل 2011 بقيمة 1176 ألف أورو. - تمّ الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية يوم 21 أكتوبر 2013. تمّت المصادقة على الدراسة المتعلقة بالمؤثرات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط في الثلاثي الأول لسنة 2014.
إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية بدقاش	دقاش ولاية توزر	9422	2000 م^3/ يوم	- الدراسات : تمّ إنجازها من طرف مكتب الدراسات Lahmeyer GKW CONSULT وقد انطلقت منذ 11 أفريل 2011 بقيمة 1176 ألف أورو. - تمّ الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية يوم 21 أكتوبر 2013. تمّت المصادقة على الدراسة المتعلقة بالمؤثرات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط يوم 28 أفريل 2014.
إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية بسيدي بوزيد وربطها	المكناسي- المزّونة -منزل بوزيان	18 607	3000 م^3/ يوم	- الدراسات : تمّ إنجازها من طرف مكتب الدراسات Lahmeyer GKW CONSULT وقد انطلقت منذ 11 أفريل 2011 بقيمة 1176 ألف أورو. - تمّ الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية يوم 21

بشبكة التوزيع.				أكتوبر 2013. تمّت المصادقة على الدراسة المتعلقة بالمؤثرات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط يوم 16 سبتمبر 2014.
إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية بقفصة الغربية	المتلوي - أم العرائس والرديف	18 865	6000 م^3/ يوم	- الدراسات : تمّ إنجازها من طرف مكتب الدراسات Lahmeyer GKW CONSULT وقد انطلقت منذ 11 أفريل 2011 بقيمة 1176 ألف أورو. - تمّ الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية يوم 21 أكتوبر 2013. تمّت المصادقة على الدراسة المتعلقة بالمؤثرات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط يوم 28 أفريل 2014.
إنجاز محطة تحلية المياه الجوفية ببنقردان	ورسنية- تباعي والسايح	31 051	9000 م^3/ يوم	- الدراسات : تمّ إنجازها من طرف مكتب الدراسات Lahmeyer GKW CONSULT وقد انطلقت منذ 11 أفريل 2011 بقيمة 1176 ألف أورو. - تمّ الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية يوم 21 أكتوبر 2013. تمّت المصادقة على الدراسة المتعلقة بالمؤثرات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط يوم 28 أفريل 2014.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2013

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المبرم بتونس في 11 سبتمبر 2015 والملحق بهذا القانون.